تماماً، بين ممارساتها الاستعمارية القمعية في آسيا وافريقيا، وأنظمتها الديمقراطية في البلد الأم، بفضل البعد الجغرافي أساساً ما بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، فان الوضع مختلف تماماً بالنسبة الى اسرائيل. فاجراءات القمع والاضطهاد والتمييز في مختلف المجالات ضد سكان المناطق العرب والاتجاه نحو نزع الصفة الانسانية عنهم، ترك بصماته على المجتمع الاسرائيلي نفسه، كما يشهد على ذلك الارتفاع الملحوظ في حالات العنف والانحراف الاجتماعي والنفسي. كما ان طبيعة الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، منذ أواخر العهد العثماني، فرض اسلوب «البرج والسور» وعقليته على جماعات المستوطنين حتى بعد قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨. فالملاحظ ان الكثير من مدن الاعمار التي أُقيمت بعد العام ١٩٤٨ (اوفيرا، قرب شرم الشيخ؛ كرميئيل، في الجليل؛ الناصرة العليا؛ كريات أربع، قرب الخليل؛ وغيرها) تعكس كلها احساس الاسرائيليين اللاواعي بالحصار وبضرورة الانغلاق على الذات كسبيل للدفاع عن النفس. انها، مجدداً، حالة «مسادا» والغيتو اليهودي في المدن الاوروبية. والنتيجة هي ان الاسرائيليين يعيشون في حلقة مفرغة من الحصار والاحتلال، الناجم، أساساً، عن معتقدات اسطورية دينية قديمة تتعارض، تماماً، مع معطيات الواقع المادي والموضوعي. وبما ان المنطق والوعي الاسرائيليين يرفضان الاعتراف بحقيقة الاحتلال وواقعه، فان المخرج الوحيد من هذه الدوّامة، هو امّا هزّة قوية من الداخل، أو ضغط شديد من الخارج، يعيد اسرائيل الى أرض الواقع.

هذه النظرة «العلاجية» للوضع القائم في اسرائيل شارك فيها، أيضاً، احد المختصين في صناعة الادوية والعلاج الطبيعي (سيدني روزنبرغ، **جيروزاليم بوست**، ٤/٥/١٩٨٩)، الذي دعا الجمهور السياسي في اسرائيل الى التخلي عن حالة انفصام الشخصية التي يعاني منها في تعامله مع المناطق المحتلة وسكانها العرب، والنظر الى الاسباب الحقيقية الكامنة وراء أزمات اسرائيل المتعددة، بدلاً من محاولة معالجة مظاهرها الخارجية فقط. وعندما يكون الاهمال هو أسلوب التعامل مع حالة المريض طوال عشرين عاماً، كما هو الحال بالنسبة الى المناطق المحتلة، فان الجراحة تصبح الخيار الوحيد الممكن للبقاء على قيد الحياة.

حالة الحصار التي تعيشها اسرائيل لا تتمثل فقط في واقع الاحتلال للمناطق المحتلة وانعكاساتها على الوعي الاسرائيلي، ولا تتغذى من مخاوف الاعتماد المتزايد على مياه الضفة، أو القلق ازاء مستقبل التحالف مع الولايات المتحدة، بل يزيد في حدّتها، أيضاً، العامل الديمغرافي الذي كثر الحديث حوله مؤخراً. وعلامة الاستفهام، هنا، ليست موجّهة الى ارقام الميزانية السنوية ومدى العجز في احتياطي العملات الاجنبية، ولا الى مستويات التسلّح واعداد الطائرات والعربات المدرّعة، ولا الى مساحة الاراضي المرويّة من مياه الضفة الفلسطينية، ولا حتى الى الحجر الذي يطلقه اطفال المناطق المحتلة ويحاصرون به اسرائيل، بل هي موجهة الى صميم هوية اسرائيل: هل تبقى «الوطن القومي اليهودي» ام تتحول الى شيء مختلف تماماً، الى دولة ثنائية القومية ؟ (اريه ناؤور، **المصدر نفسه**، ١٢/٥/١٩٨٩).

هذه المشكلة الديمغرافية، او القنبلة الموقوتة على حدّ تعبير وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، تتلخص في ان عدد السكان اليهود، مع حلول العام ٢٠٠٠، لن يتجاوز ٥٥ بالمئة من مجموع سكان فلسطين بحدودها الانتدابية، في حين يكون عدد السكان العرب قد بلغ ٤٥ بالمئة. ولكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لم يجد سبيلاً الى التعامل مع هذه المسألة عشية الانتخابات للكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) سوى انكار وجودها واتهام اساتذة الجامعات «الذين اختلقوها» بالاحباط. وفي اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن، تطرق شامير، مجدداً، الى المشكلة الديمغرافية، ولكن، هذه المرة، بهدف اعادة صياغتها، على اعتبار انها مشكلة مزعومة ومبالغ فيها، مضيفاً: «لقد اعتاد اليهود العيش مع هذه المشكلة منذ آلاف السنين؛ منذ ان دخل شعب اسرائيل هذه الارض في أيام يهوشوع [بن نون]، وما زلنا فيها» (**المصدر نفسه**). مرة أخرى ينكفىء السياسي الاسرائيلي الى الاساطير التوراتية القديمة يسخّرها لخدمة دعايته الانتخابية واغراضه السياسية. ولكن الاشارة هذه المرة ذات مغزى كبير وخطير. فما فعله يهوشوع بن نون لحل